المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية
مركز التدريب والبحوث الاجتماعية

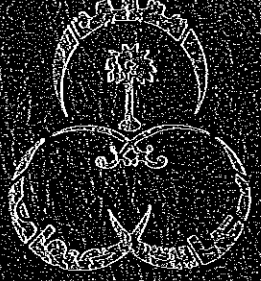

ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي

أعدها بتكليف من وزارة الشؤون الاجتماعية
أ.د سليمان بن عبد الله العقيل

١٤٢٦هـ

ظاهرة الطلاق
في
المجتمع السعودي

أعدها بتكليف من وزارة الشؤون الاجتماعية

أ.د. سليمان بن عبدالله العقيل

١٤٢٦هـ

تمهيد:

لقد خلق الله الإنسان وكرمه وهداه وفضله ،وخلق له من بني جنسه زوجاً ليسكن إليه وجعل بينهما مودة ورحمة، وبث منهما بنين وحفدةً ورزقهم من الطيبات، وسن لهم من التشريعات ما يبصّر كل فرد في الأسرة بالواجبات والحقوق التي له وعليه لتستقيم الحياة على ذلك .

كما أحل الله له الطلاق، وجعله المخرج لمن ضاقت بهما السبل في استحالة العشرة، ولكنه ـ كما قيل ـ أبغض الحلال إلى الله؛ وذلك للحد من الطلاق أو عدم الالتجاء إليه في كل حال.

ومن رحمة الله بعباده أن جعل الطلاق لا يقع في أحوال كثيرة، فالطلاق بيمين غاضبة وغيرها من الصور لا يقع، كما جعل فيه رجعةً. فهناك الطلاق الرجعي ،والبائن ببينونة صغرى، وببينونة كبرى . . . إلخ من أنواع الطلاق.

كما لم يجعل الإسلام في الطلاق عبثاً فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: " ثلاث هزلهن جد وجدهن جد: الطلاق والنكاح والرجعة" أخرجه أبو داؤود من حديث أبي هريرة (٢١٩٤)[٤٤٧/٢]، والترمذي (١١٨٦)[٤٩٠/٣]، وابن ماجة (٢٠٣٩)[٥١٠/٢]. وقال تعالى: " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " (سورة البقرة، الآية ٢٢٩). ولأن هناك فروقاً بين فئات المجتمع الواحد، فقد اشترط الشارع في الزواج أن يتوفر فيه شرط التكافؤ ، وهو أن يكون الطرفان على قدر متقارب في المستوى المعيشي والفكري، وغيرها من مجالات الحياة، وإن لم يكن ذلك فقد تسوء العاقبة وتنتهي العلاقة.

وهناك شرط رئيس، وهو القدرة على الإنفاق، فإن كان الزوج غير قادر على الإنفاق كان ذلك سبباً لوجود المشكلات والعوائق التي تستحيل معها الحياة الزوجية، مما يؤدي إلى الطلاق.

كما أن هناك عوامل أخرى مساعدة لإنجاح الحياة الزوجية، وبانعدامها يمكن أن يقع الطلاق، وذلك مثل مشاعر الود والحب والاحترام والتقدير المتبادل بين الزوجين. كل هذه العوامل لها دور كبير في إنجاح الحياة الزوجية، لاسيما في ظل الروابط الأسرية والقرابية الجيدة، والعلاقات الاجتماعية الوثيقة بين الناس.

مما سبق يتضح أن الدين الإسلامي وضع للأسرة نظاماً يكفل لها السعادة والاستقرار العائلي. وهذا النظام يكفل للزوجين المشاركة والاستقرار في الحياة الزوجية،وفق جملة من الضوابط والآداب والأخلاقيات التي يجب أن يتحلى بها كل من الزوج والزوجة، لضمان سعادتهما واستمرار حياتهما معا.

كما أن حياة المجتمع وتفاعلاته حول قضايا الزواج والطلاق مبنية أساساً على هذه المبادئ الإسلامية ،ومحكومة بمجموعة المعطيات الثقافية والاجتماعية والتراثية الموجودة في بيئته الاجتماعية، لذلك يلاحظ تدني نسب الطلاق في المجتمع السعودي في الماضي، وأن النسب والتناسب والتكافؤ في الزواج كانت منتظمة. لكن الأحوال غالباً لا تدوم على وتيرة واحدة، وقد يحصل أحيانا نوع من عدم التوافق بين الزوجين فتحدث الخلافات في الرأي وفي التوجهات، مما يؤدي إلى التنافر والاختلاف، وربما إلى الإفتراق. وهذه سمة من سمات الحياة الاجتماعية في كل المجتمعات الإنسانية، ولكثرة أسباب هذا الخلل، وللوقوف على بعض جوانب هذه الظاهرة في المجتمع العربي السعودي، قمنا بإعداد هذه الدراسة. وهي متضمنة الحديث عن الزواج من الخارج في المجتمع السعودي. لقد مر المجتمع العربي السعودي بمرحلة من التغير الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لظروف التنمية والانفتاح على المجتمعات الأخرى، عبر وسائط الاتصالات المختلفة؛ مما سبب نوعاً من الاختلاف في منظومة الحياة الاجتماعية، التي أثرت على الكثير من صور الفعل الاجتماعي، ومن ذلك الحياة الزوجية والزواج والطلاق والتربية وغيرها. ولكثرة الحديث عن الطلاق وأسبابه، وظاهرة الزواج من الخارج جاءت هذه الدراسة لتتعرف على حجم هذه الظاهرة والأسباب المؤدية إليها.

مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية إنسانية: فهي ظاهرة اجتماعية لكونها ذات علاقة بأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع، ولأنها ذات أثر بالغ في حياة الأسرة والأولاد وعمليات التنشئة والتربية والتثقيف الاجتماعية. وهي إنسانية لكونها لا تنطبق على المجتمع السعودي أو المجتمعات العربية أو الإسلامية فقط، بل إنها ظاهرة قديمة حديثة تحدث بنسب متفاوتة في جميع المجتمعات الإنسانية. ولأن هذه الظاهرة تأخذ صفة الاستمرارية، فإن أسباب حدوثها متغيرة من مجتمع إلى آخر، ومن جيل إلى جيل، وهذا التغير يخضع لمجموعة من الأسباب، منها الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية والصحية والتعليمية، وكذلك الأسرية وغيرها. وتعد ظاهرة الطلاق إحدى الظواهر الاجتماعية التي عانى منها المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة، وهي من أهم المشكلات التي يترتب عليها كثير من الأضرار،كالتفكك الأسري وما يصاحبه من انحراف الأحداث والجرائم الأخلاقية المتعددة.

والمجتمع العربي السعودي كغيره من المجتمعات يعاني من هذه المشكلة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الإحصائيات الصادرة عن الجهات المهتمة أو المختصة بهذا الشأن، حيث بينت تلك الإحصاءات ارتفاع نسبة الطلاق في مختلف مناطق [مصلحة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٠م]، وهو مؤشر على أن ظاهرة بهذا الحجم تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية، التي لم تكن موجودة في المجتمع العربي السعودي من قبل، وقد تنادى أهل العلم والفكر وأولو الأمر لدراسة مثل هذه الظواهر السلبية في المجتمع،وبيان حجم هذه المشكلة ،وضرورة الاهتمام بها، ومحاولة لفت النظر إليها، باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الأساسية في المجتمع السعودي.

وظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام، لأنها تؤثر على أداء الأسرة لمهامها، كما تؤثر على تكوينها الداخلي، واستقرارها الاجتماعي ومستقبل أبنائها، وبالتالي مستقبل الأجيال اللاحقة في المجتمع، لأن الأسرة هي مصدر تكوين المودة اللازمة لصاحبي العلاقة وذريتهما، من الناحية النفسية والاجتماعية، كما أنها مصدر المسئولية الاجتماعية المنوطة بالأسرة، لإنتاج أجيال مفيدة اجتماعياً؛ تعي واجباتها الاجتماعية والمستقبلية المنوطة بها.

قد يؤدي الطلاق إلى تفكك الأسرة، وإلى الانحرافات الإجرامية والأخلاقية، وما يترتب على هذه المشكلة المعقدة الجوانب بسبب ارتباطها بوضع المرأة والرجل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكونها أحد أشكال التصدع الذي يقع في نطاق

الأسرة أيا كان شكل البيئة والتنظيم اللذين تقوم عليهما، خصوصاً وأن للطلاق ارتباطاً وثيقاً بصلاحيات وسلوك الأفراد في الأسرة.

ومع أن الطلاق مشكلة اجتماعية معقدة تتطلب الحل السريع، لماله من آثار سلبية سواءً على الرجل أو على المرأة أو على الأطفال، باعتبارهم رجال الغد وصانعي القرار في أي مجتمع، إلا أنه يكون في بعض الأوقات حلاً إيجابياً، لاسيما إذا استحال استمرار العشرة بين الزوجين، سواء كان التقصير في ذلك من قبل الزوج أو الزوجة أو الاثنين معا. إضافة إلى ما سبق، فإن دراسة متعلقات الطلاق من الموضوعات التي لا تزال تتميز بأعلى درجات الحساسية مما يصعب الخوض فيه، خصوصا في مثل هذه البيئة التي تتسم بمميزات وطابع خاص، لأن الباحث لابد أن يكون مدركاً للحدود التي يجب ألا يتجاوزها للخروج عن اللياقة، عند التحدث في هذا الموضوع، مما يعنى أن الباحث يجب أن يكون متمرساً في هذا المجال، حتى يستطيع الحصول على معلومات ذات فائدة علمية.

الطلاق إذاً مشكلة من مشكلاتنا الاجتماعية، وقضية اهتم بها الإسلام وعالجها في الكثير من النصوص الشرعية، من ذلك قوله تعالى:(الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)(سورة البقرة، الآية٢٢٩)، وقوله : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعدى حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)(سورة الطلاق، الآية ١). تدل هذه الآيات على الشروط اللازمة، والحدود المحددة لموضوع المطلق والمطلقة وتعاملهما مع بعضهما في البيت أو فيما يتعلق بأسباب المشكلة. وهناك العديد من الأحاديث الشريفة التي تعالج قضية الطلاق، أو القضايا الزوجية بشكل عام وتبين طرق التعامل معها.

والطلاق مشكلة تترتب عليها مشكلات نفسية ومالية واجتماعية، وتختلف حدة هذه المشكلات، ودرجة المعاناة منها باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وتختلف الآثار والمعاناة من الطلاق من الرجل إلى المرأة، فالرجل ـ غالباً ـ لا يعاني من مشكلات كبيرة جراء هذا الطلاق، بينما نجد أن المرأة هي الأكثر تضرراً؛ لموقف المجتمع من المطلقة! إضافة إلى معاناتها النفسية من هذا الأمر، كما أنها تختلف باختلاف بيئتها إذا كانت عاملة أو غنية أو متعلمة أو أنها على غير ذلك؛ فالمعاناة إذا بحسب الوضع الذي تعيشه المرأة . غير أن أكبر المتضررين من الطلاق هم الأولاد، لأنهم سوف يعيشون في بيئة اجتماعية غير سوية نفسياً واجتماعياً وماليا! فالتربية والتنشئة الاجتماعية التي سوف يتلقونها لن تكون سوية بالضرورة.

مشكلة الدراسة تكمن في تناولها النقاط الهامة والرئيسية التالية:

(١) إن حدوث الطلاق معناه انهيار دعامة مهمة من دعامات المجتمع وتصدع بنيانه.

(٢) إن الطلاق في أي مجتمع مؤشر مهم على وجود خلل ما في ذلك المجتمع يستوجب البحث والدراسة.

(٣) إن الدراسات الخاصة لظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي محدودة، لذا فإن هذه الدراسة يمكن أن تسهم في إلقاء الضوء على جانب من جوانب هذه المشكلة.

(٤) تعد الدراسة أحد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها لمعرفة أسباب تلك الظاهرة، حتى تساعد على الحد من تفشي هذه الظاهرة.

(٥) تبحث الدراسة في التعرف على أهم الأسباب الإيجابية والسلبية التي تؤدى إلى الانفصال أو الطلاق من خلال بيان وجهة نظر الأفراد المبحوثين من شرائح المجتمع الخمسة:(القضاة، الموجهين، الموجهات، المطلقين، المطلقات) حول المتغيرات الخاصة أو العوامل المساعدة في انتشار ظاهرة الطلاق، ومحاولة الوصول إلى نتائج تساعد على التقليل من انتشارها في المجتمع السعودي.

موضوع الدراسة:

الزواج في المجتمع السعودي له قيمة اجتماعيه كبيرة، فهو حصن للمرأة والرجل من الانحراف، وصون لهما من الرذيلة، وهو سبب لبناء المكانة الاجتماعية وإنتاج الأبناء. ويستمد الزواج في المجتمع السعودي قيمته الاجتماعية من عدة عوامل، أهمها الدين الإسلامي، والإرث الاجتماعي، والنظام السائد عبر الزمن، فالعلوم الإسلامية تحث على الزواج وتشجعه لأسباب عديدة، منها: حماية المجتمع والأفراد من الأمراض النفسية والأخلاقية والعضوية، واستقرار المجتمع، والمحافظة على الجنس والنوع البشري، وعدم اختلاط الأنساب، وغير ذلك من الفوائد المجنية من الزواج.. وهناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تحث على الزواج، مثل قوله تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" [سورة الروم : آية (٢١)]. و قوله صلى الله عليه وسلم: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء) أخرجه البخاري(٥٠٦٦)[١٤١/٩]، وأخرجه مسلم (٣٣٨٤)[١٧٥/٥]من حديث ابن مسعود. ومن هذه الآيات والأحاديث الشريفة نستفيد مشروعية الزواج وأهميته في المجتمع، أما بالنسبة للإرث الاجتماعي السائد

في المجتمع السعودي فإنه ينظر نظرة احترام للمتزوج والمتزوجة، لذلك تحرص الأسرة على تزويج بناتها وأبنائها في وقت مبكر من حياتهما لأسباب عديدة، عمادها في ذلك الدين الإسلامي والإرث الاجتماعي. والأسرة ترى أن الولد حين ينجب أطفالاً وهو صغير السن؛ يكون ذلك مدعاة لمعاونته على تكاليف الحياة الاجتماعية، ويكون له حماية واستقراراً اجتماعيا وعزةً ومفاخرةً ومباهاةً بين أهل الحي والقرية والقرابة، ويكون الأبناء بالنسبة له نوعاً من الدعم بأشكال متعددة. كما أن الأسرة التي تزوج بناتها مبكرة يكون ذلك مدعاة للفخر، والاعتزاز بأن بناتهم لا تبقى عوانس عندهم، وذلك دليل الأهمية القصوى للأسرة ومقوماتها الاقتصادية والعرقية والأخلاقية، أو الجمالية، أو مكانتها الاجتماعية. ومن الإرث الاجتماعي أن البنت عندما تتزوج فهي لا تفكر في العودة لبيت أهلها مهما كانت الأسباب؛ لأن في ذلك انتقاصاً لأسرتها، فهي تعمل جاهدة على عدم وجود خلافات بينها وبين الزوج، بل تتحمل كل ما يمكن أن يقع عليها من أجل ذلك، وتحاول الإنجاب بسرعة أكثر عدد من الأولاد، حتى يكونون لها عزوةً وقوة في مواجهة المشكلات الممكن حدوثها مع الزوج، لذلك فهي تجسد كل إمكانياتها في الأبناء .

ومن الإرث الاجتماعي أيضاً أن للزواج في المجتمع السعودي قيمة كبيرة؛ فهو ضرورة حيوية ووسيلة لبناء حياة مستقرة، وهدف يسعى له الأفراد منذ صغرهم، ويؤكد هذه القيم الإرث الاجتماعي والقصص والمناهج المدرسية التي يتلقاها الأبناء والبنات، والتي تؤكد دورهم الأساسي في الحياة: وهو الزواج وإنجاب الأطفال.

ومما سبق يمكن القول: إن الزواج عند أبناء المجتمع السعودي يتكيف مع التالي:

(١) الزواج هو الرغبة في إنجاب الأطفال.
(٢) الزواج سنة الحياة.
(٣) الوظيفة الرئيسية التي خلقت من أجلها المرأة أن تكون أماً وربة بيت.
(٤) الحصول على مكانة اجتماعية أفضل.
(٥) أن المجتمع السعودي ينظر نظرة احترام وتقدير للمتزوج.
(٦) الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي.
(٧) الخوف من العنوسة بالنسبة للمرأة.

ونتيجة هذه العوامل مجتمعة يشعر الشاب السعودي بحتمية الزواج، والرغبة في الارتباط مبكراً بفتاة معينة. وعندما يكون هذه الاستعجال نتيجة للضغوط الاجتماعية فإنه يخلو من موازنة الأمور، وبالتالي الاندفاع نحو الزواج بالطريقة التقليدية التي لا تتناسب والمستوى الفكري والحضاري الذي يعيشه المجتمع السعودي. وقد يخلو هذا

الزواج من مقوماته أو عوامل استمراره، مما يحدث بعض المشكلات والفجوات بين الزوجين؛ تكون نتيجته الحتمية الطلاق.

والطلاق يعني أشياء سلبية كثيرة تنعكس على المستوى الفردي للزوجين، وعلى مستوى الأسرة، والمجتمع. كما أن الخاسر الأكبر في هذه المعادلة هم الأبناء!! وحيث أن الأجواء التي سوف يعيشون فيها قد لا تكون مناسبةً، أو صحيةً فسوف ينتج عن ذلك مشكلات خطيرة على مستوى المجتمع والأفراد.

إن الزواج في الشريعة الإسلامية هو علاقة شرعية أساسها المودة والرحمة بين الطرفين. ويهدف الإسلام من خلال هذه العلاقة الزوجية إلى تحقيق عدة أهداف: عاطفية، واجتماعية، مثل توفير الدفء العاطفي والوجداني للطرفين، وكذلك حفظ الجنس البشري من الانقراض، والحفاظ على تماسك الأسرة، والمحافظة على استمرار المجتمع واستقراره.

كما أن الطلاق بمعنى عام هو إنهاء زواج صحيح أثناء حياة الزوجين، أي هو صورة من الفسخ القانوني لعقد الزواج، ويعد إحدى أبرز المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها بعض الأسر في المجتمع السعودي، ويعتبر مؤشراً مهماً على وجود خلل ما في الأسرة التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، كما يمكن أن تكون العوامل السابقة الذكر حول الرغبة في الزواج من عوامل إحداث الطلاق إذا كانت غير مبينة على أسس دينية وأخلاقية وموضوعية.والمهم في الأمر أن توجد عوامل استقرار واستمرار للحياة الاجتماعية،وما يرافق ذلك من تكافؤ وتناسب ومودة ورحمة ، وتحمل متبادل ، وعدم تدخل الغير، وقبول الآخر بكل ما يحمل من سلبيات،والتعامل معها بشكل إيجابي. لذا فإن هذه الدراسة تحاول تقصّي أسباب ظاهرة الطلاق ونتائجها، ووضع الحلول المناسبة لها، مع التعرض لظاهرة الزواج من الخارج كأحد العوامل المؤدية إلى الطلاق.

أهمية الدراسة:

يشهد المجتمع العربي السعودي الكثير من التغيرات في جوانبه الاجتماعية، نتيجة لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والانفتاح على الثقافات الأخرى؛ مما يستدعي دخول الكثير من الثقافات المتعددة والمتنوعة، التي كان لها أثر بارز في الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام، والقضايا المتعلقة بالزواج وإجراءاته والآثار المترتبة عليه بشكل خاص. كما أن لها تأثيرا على نسب الانحرافات الأخلاقية والسلوكية والذوق العام، وكذلك على الطلاق وأنواعه وأسبابه المختلفة. ولأن الطلاق في المجتمع السعودي بدأ ظاهرة غريبة يحس بها أفراد المجتمع!! وبدأت تهدد الكثير من البيوت! بل وأصبحت ظاهرة متعددة الأسباب، مما لم يكن له أثر في حياة المجتمع في السابق، فمثلاً نجد أن البعض يذكر من أسباب الطلاق الفوارق الفئوية بين فئات المجتمع، أو الفوارق التعليمية أو الاقتصادية، وتلك الأسباب لم تكن موجودة في المجتمع السعودي قبل التغير وذلك للتركيبة السكانية الخاصة للمجتمع المحلي الصغير الشديد التلاحم، حتى إن الفرد فيه ينكر ذاته ومشكلاته لحساب التلاحم العائلي أو القبلي أو الفئوي، وكانت الفوارق السابقة الذكر ليست ذات دلالة كبيرة، لأن النساء يعشن بمعزل عن الرجال، ولهن ثقافتهن الخاصة بهن. وكما ذكرنا فالكل (الذكر والأنثى) ينكر ذاته لصالح الأسرة الكبيرة. بينما مع التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده المجتمع السعودي نجد أن الكثير من الأسر والجماعات هاجرت عن المناطق البدوية والريفية إلى المناطق الحضرية، مما سبب نوعاً من عدم التجانس في التركيبة السكانية، وتخلى الكثير عن العادات والتقاليد التي كانت تربطهم ويخضعون لها، ونتج عن ذلك ميل لصالح الحياة الخاصة، والرغبات الشخصية في بناء الذات ونموها من خلال المؤسسات الاجتماعية والرسمية.كل ذلك اقتضى أن يكون الفرد شديد الحرص على اختيار شريك الحياة بما يحقق له بناء ذاته وأسرته النووية، وإشباع الرغبات الشخصية والفردية بعيداً عن إنكارها لصالح عادات وتقاليد المجتمع العامة. لذلك فإن الفوارق التي أصبحت مهمة في إحداث الطلاق بدأت تتزايد وتتنوع، بناء على مجريات الحياة وإيقاعها السريع.

الأهمية العلمية:

إن الأهمية العلمية لهذه الدراسة تتضح في النقاط التالية:

١- فهي دراسة علمية تشمل أنحاء المملكة بالعينة من مراكز حضارية كبيرة وتمثل كل فئات المجتمع: الحضرية، والريفية، والقروية، والبدوية.

٢- تشمل شرائح اجتماعية تعكس وجهة نظر أبناء المجتمع في هذه الظاهرة الخطيرة! وهذه الشرائح هي:

أ - القضاة باعتبارهم هم الذين يقومون بعملية التطليق، ويحاولون - في الغالب - التوفيق والإصلاح بين الزوجين حتى لا يقع الطالق، وقد شاهد الباحث الكثير من الحالات التي جاءت لإيقاع الطلاق وكان للقضاء ومكاتب الإصلاح بالمحاكم الدور الفاعل في عدم وقوع الطلاق.

ب - الموجهون في مدارس البنين، والموجهات في مدارس البنات، وذلك بحكم صلتهم المباشرة بالطلاب والطالبات الذين لديهم مشكلات اجتماعية ونفسية، نتيجة لما يقع داخل الأسر، ونتيجة حدوث الطلاق بين والديهم، أو لعيشهم بعيدين عن والديهم.

ج - المطلقون والمطلقات: وهم الذين يقومون بالطلاق أو هن اللواتي يقعن في مشكلة اجتماعية عميقة تؤدي إلى الانفصال. ونأخذ رأيهم في أسباب الطلاق، وطرق العلاج له والآثار المترتبة من جرائه على حياتهم وحياة أولادهم .

٣- تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، فعدد الدراسات في الطلاق قليلة جداً ومحدودة بحدود جغرافية معينة، ولم تكن مطبقة على أنحاء المملكة المختلفة.

٤- تعد هذه الدراسة إضافة علمية متعمقة في مجال الدراسات الاجتماعية عامة وفي مجال الطلاق ومشكلاته بشكل خاص.

٥- تعد هذه الدراسة إثراء للمكتبة السعودية بدراسة علمية حول إحدى ظواهر الحياة الاجتماعية في المجتمع السعودي.

٦- تعد هذه الدراسة مهمة لتبنى عليها دراسات كثيرة ومتطورة حول هذه الظاهرة، أو ظواهر اجتماعية مختلفة ذات علاقة بها.

الأهمية العملية:

هذه الدراسة تضع مجموعة من النقاط العملية والعلمية المهمة أمام الباحثين، والمخططين، والمسئولين، والدارسين، والمهتمين بالشأن الاجتماعي، لتكون موجهاً وحافزاً نشطاً لهم تجاه قضايا مجتمعهم الكثيرة والمتعددة، والمتغيرة، في الحاضر والمستقبل. وهذه الأهمية العلمية تكمن في النقاط التالية:

١. تحاول هذه الدراسة التعرف على حجم ظاهرة الطلاق وسلبياتها في المجتمع السعودي بالأرقام والإحصاءات.
٢. تبحث هذه الدراسة في الأسباب المؤدية للطلاق ومعوقات الحياة الزوجية.
٣. تؤكد الدراسة على مصير الأسرة والأولاد والتشتت بعد الطلاق.
٤. تبحث الدراسة ظاهرة الزواج من الخارج بالأرقام والإحصاءات وتأثير هذه الظاهرة على المجتمع السعودي.
٥. تضع الدراسة بعض الحلول لهاتين الظاهرتين: الطلاق، والزواجمن الخارج.
٦. تعد هذه الدراسة مصدراً رئيسياً وعوناً للمخطط الاجتماعي والباحث، بل والمعالج للآثار الاجتماعية.
٧. تعد هذه الدراسة وصفاً لظاهرة من ظواهر المجتمع السعودي الحديث الذي انتابه الكثير من التغيرات الجذرية.
٨. تحاول هذه الدراسة وضع الحلول المناسبة لهذه الظاهرة.

مفاهيم الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم التي تكون في مجموعها فحوى الدراسة. ومن هذه المفاهيم :

الزواج: هو علاقة حسية روحية وجدانية ونفسية، مقررة دينيا واجتماعيا بين شخصين ينتميان إلى جنسين مختلفين. ويتوقع أن تستمر هذه العلاقة أمداً طويلاً، ويمكن أن تحدث عمليات الحمل والإنجاب خلال هذه الفترة. كما يعرّف الزواج بأنه مؤسسة اجتماعية، أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقة بين الرجل والمرأة، ويفرض عليهما نسقا من الالتزامات والحقوق المتبادلة والضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها.

الطلاق: وهو إجراء نظامي لإنهاء العلاقة الزوجية.

الأسرة: جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة وأبنائهما،تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة، إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء.

أبعاد الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة ومفاهيمها، وفي ضوء فرضياتها ومسارات تحليل معطياتها الميدانية، تحددت أبعاد دراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي فيما يلي :

أولاً: بُعدٌ يتعلق بشيوع ظاهرة الطلاق وعلاقتها بالطابع الثقافي المحلي للمجتمعات الحضرية والريفية والبدوية.

ثانياً: بُعدٌ يتعلق بعلاقة الظاهرة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمطلقين.

ثالثاً: بُعدٌ يتعلق بالأوضاع الأسرية والعلاقات بين الزوجين وظاهرة الطلاق.

رابعاً: بُعدٌ يتعلق بالمردودات السلبية للطلاق على حياة الأسرة وأبنائها.

خامساً: بُعد المجتمع ومدى تأثره بظاهرة الطلاق من حيث الاستقرار ومتطلبات الرعاية الاجتماعية.

سادساً: بُعدٌ يتعرض للزواج من الخارج في حجمه، وأسبابه وفي خصائص المقبلين عليه.

سابعاً: بُعدٌ يتعلق بالإجراءات الوقائية للحد من تفشي ظاهرة الطلاق.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

(١) التعرّف على حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.

(٢) معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق من كلا الطرفين (الزوج،الزوجة).

(٣) معرفة مدى تأثير هذه الظاهرة على حياة الأطفال في الأسرة.

(٤) معرفة مدى تأثير هذه الظاهرة على المجتمع السعودي.

(٥) وضع الحلول المناسبة للتصدي لهذه الظاهرة.

(٦) التعرّف على حجم ظاهرة الزواج من الخارج.

(٧) مدى تأثير هذه الظاهرة (الزواج من الخارج) على الحياة الأسرية.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

- أولاً: نوع ومنهج الدراسة
- ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة
- ثالثاً: مصادر البيانات الأخرى
- رابعاً: أدوات جمع المعلومات
- خامساً: مستويات وطرق التحليل الإحصائي
- سادساً: مجالات الدراسة

أولاً: نوع ومنهج الدراسة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية والتحليلية ، التي تتجه إلى الوصف والتحليل الكمي والكيفي لظاهرة الطلاق بالصورة التي توجد عليها في المجتمع العربي السعودي، من حيث حجمها وأسبابها والآثار المترتبة عليها . وتعنى الدراسات الوصفية بدراسة الحقائق والبيانات المتعلقة بطبيعة الظاهرة، ولا يكفي هنا مجرد جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات، وإنما تتعدى الدراسات الوصفية ذلك الهدف إلى استخلاص الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها مجموعة من البيانات والمعلومات، للتعرف على العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، وما يتبع ذلك من استدلال للعلاقات الوظيفية القائمة بين تلك المتغيرات. وتأتي أهمية الدراسة الحالية من كون الطلاق يحدث شرخا في الحياة الأسرية؛ مما يترتب عليه من مشكلات عديدة للأبناء، وطرفي الزواج ،والمجتمع. كما تتضح الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تتناول الدوافع التي تؤدي لإنهاء الحياة الزوجية، وإبراز تلك الدوافع، بصورة تساعد على إيجاد الحلول المناسبة لتلافي وقوع الطلاق، والتخفيف من آثاره في حالة حدوثه.

كما تعد الدراسة الحالية من الدراسات التحليلية القائمة على النهج الفكري الاستقرائي؛ الذي يستند على فهم عناصر مشكلة الطلاق بطريقة جزئية أو فردية وبصورة متعمقة، وذلك من خلال جمع الحقائق العلمية، والبيانات الإحصائية عن الظاهرة. وتعتمد الدراسة الحالية على استخدام الأسلوبين الكمي والكيفي. ويعد الأسلوب الأخير، أحد الأساليب المنهجية؛ التي تهتم بدراسة طبيعة العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتنوعها ومدى تأثير بعضها على البعض الآخر. وتعتبر النظرة الشاملة وسيلة هذا الأسلوب العلمي، التي تتيح للباحث إمكانية استيعاب معظم جوانب الدراسة، كما يتيح هذا الأسلوب المنهجي، إمكانية تطوير العناصر التحليلية لتفسير البيانات، وتوضيح نوعية العلاقات، ومعرفة مدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي؛ الذي ينطوي على التحليل العميق للبيانات، والتشخيص الصحيح للمواقف والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية (محمد، ١٩٨٧: ٤٨٢) . كما تستخدم الدراسة الحالية الأسلوب الكمي؛ لتحديد المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة وارتباطاتها المختلفة، ومن ثم التوصل لتصور واضح عن طبيعة العلاقة التبادلية بين مختلف متغيرات الدراسة. ويساعد تكامل الأسلوبين الكمي والكيفي على تكوين رؤية أكثر عمقا وشمولية لموضوع الدراسة الحالية، ليظهر التكامل بين الأسلوبين (محمد نور، ١٩٩٨: ٤١٦ – ٤١٧).

واعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ لجمع البيانات التي تساعد على تحديد ظاهرة الطلاق، ومعرفة خصائص المطلقين والمطلقات، والتعرف على الأسباب التي تؤدي لإنهاء الحياة الزوجية ، وما يترتب على حدوث الطلاق من آثار متعددة . ويهدف منهج المسح الاجتماعي لوصف أو تقرير واقع معين في فترة زمنية محددة. كما أن المسح الاجتماعي يعتمد في معظم الحالات على الاتصال المباشر بأفراد مجتمع البحث. وتتضح أهمية منهج المسح الاجتماعي في أنه يقدم إضافات علمية حول الظاهرة التي نمسحها، مما قد يساعد على تفسيرها، والتعرف على ظروف المجتمع واحتياجاته، ليساهم بدوره في عمليات التخطيط على المستوى القومي؛ لإحداث التنمية الاجتماعية المنشودة.

ولذلك فالدراسة استخدمت المزاوجة بين المناهج الكمية، والكيفية منطلقة من التكامل المنهجي بين تلك المناهج حتى تخرج في صورة متكاملة معبرة عن الواقع بصدق تام؛ نسبة للتكامل المنهجي في ذلك، وفي ما يلي تفاصيل ذلك:

(أ) المناهج الكمية:

١- تستخدم الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي والذي يقوم على مجتمعات مادية محسوسة.

٢- دراسة إحصائية حول حالات الطلاق في الفترات الممكنة، والصادرة عن وزارة العدل؛ وذلك بغرض تحليلها ودراستها لمعرفة:

- اتجاهات حالات الطلاق في المملكة
- الاختلاف بين المناطق
- معرفة حالات الطلاق من الخارج
- معرفة الفئات العمرية حول الطلاق ...إلخ

(ب) المناهج الكيفية:

استخدمت الدراسة بعض الأساليب الكيفية التي سوف تعين الباحث على إجراء الدراسة والخروج بنتائج علمية، ذات قيمة عالية من الناحية النظرية والعملية، ومن تلك الأساليب :

١- أسلوب دراسة الحالة. حيث قام الباحث باختيار إحدى حالات الطلاق في كل منطقة؛ وذلك بغرض سبر غورها ومعرفة الظروف والأسباب والإشكاليات المسببة لوقوع الطلاق.

٢- إجراء مقابلات متعمقة مقننة مع القضاة في المناطق التي سوف تجرى عليها الدراسة؛ لمعرفة أسباب ونوعيه القضايا المتعلقة بالطلاق.

٣- إجراء مقابلات مع المشايخ والمتخصصين في علم الاجتماع

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة قطاعات:

أ- الإجرائيون، ويقصد بهم القضاة الذين يجرون وقائع الطلاق في محاكم العقود والأنكحة، أو المحاكم الشرعية في مناطق المملكة العربية السعودية التي أجريت فيها الدراسة، وهي مدينة الرياض، وجدة، والدمام، وتبوك، وأبها.

ب- المترددون والمترددات على محاكم العقود والأنكحة بقصد الطلاق، في المدن المذكورة من مناطق المملكة العربية السعودية.

ج- اتجاهات أفراد المجتمع السعودي من الجنسين حول ظاهرة الطلاق؛ ممثلة في عينة من الموجهين والموجهات العاملين بإدارات الإشراف التربوي في المناطق التعليمية في المدن المذكورة أعلاه.

العيّنة:

سوف تكون العينة، عينة عشوائية من:

أ- مرتادي محاكم العقود والأنكحة بقصد الطلاق (المطلقون والمطلقات).

ب- أفراد المجتمع السعودي ويمثلهم (الموجهون والموجهات)

ج- القضاة الذين يجرون الطلاق في محاكم العقود والأنكحة أو المحاكم الشرعية.

لقد اعتمدت الدراسة الحالية في جمع بياناتها على أسلوب العينة، بدلا من أسلوب الحصر الشامل. ولقد حددت نسبة عينة المطلقين والمطلقات بنحو ١٠% من إجمالي المترددين على محاكم الضمان والأنكحة لإنهاء إجراءات الطلاق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة النساء اللائي يحضرن للمحكمة الشرعية قليلة جداً؛ إذا ما قورنت بنسبة المطلقين الذين يمثلون أمام القضاة الشرعيين، وعادة ما تقوم المطلقة بتوكيل والدها أو شقيقها للمثول أمام المحكمة الشرقية؛ لينوب عنها في تكملة إجراءات الطلاق.

نسبة عينة الموجهين والموجهات بنحو ١٠% من إجمالي أعدادهم العاملين بإدارات التعليم. وقد جاء تحديد هذه النسب لاعتبارات علمية وعملية، تذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

أ- كبر حجم مجتمع البحث مقارنة بالإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للباحث.

ب- ضرورة تمثيل أكبر قدر من مناطق المملكة.

ج- طرق تحليل البيانات المستخدمة في الدراسة ، وبخاصة الطرق التي تؤدي لإجهاد العينة بالجداول التكرارية المتعددة المتغيرات.

د- نسبة خطأ المعاينة المسموح به عند تقدير المؤشرات الإحصائية، وقد حدد الباحث نسبة الخطأ المسموح به بنحو ٣% لرفع مستوى الدقة لنتائج الدراسة،

وما يرتبط بذلك من التحليل الإحصائي، وتعميم النتائج على مجتمع البحث. ولقد تم تقسيم أفراد العينة على المناطق الإدارية للمملكة وفقا للتوزيع المتناسب؛ وفي هذا التوزيع يتم تقسيم أفراد العينة بين المناطق الإدارية حسب نسبة السكان في كل منطقة إدارية لإجمالي سكان المملكة من واقع التعداد السكاني لعام ١٩٩٣م.

وقد استخدم الباحث العينة العشوائية البسيطة(١) (SIMPLE RANDOM SAMPLE) لاختيار مفردات العينة من مجتمع البحث بطريقة جداول الأرقام العشوائية.

وقد حدد سحب عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة من المطلقين والمطلقات والموجهين والموجهات والمشايخ حسب المناطق

	الرياض	جدة	أبها	تبوك	الشرقية	المجموع
المشايخ	٥	٥	٥	٥	٥	٢٥
المطلقين	٧٤	٨٤	٤٤	٥٦	٢٨	٢٨٦
المطلقات	٧٤	٨٤	٤٤	٥٥	٢٥	٢٨٢
الموجهين	١٤٨	١٧٨	٨٧	١١٢	٥٤	٥٧٩
الموجهات	١٤٨	١٧٦	٨٧	١١٠	٥٨	٥٧٩
المجموع	٤٤٩	٥٢٧	٢٦٧	٣٣٨	١٧٠	١٧٥١

(١) تعد العينة العشوائية البسيطة من أهم وأسهل وأدق أنواع العينات الاحتمالية، عندما يتوفر للباحث إطار شامل لمفردات مجتمع البحث. وتعطى كل مفردة من مفردات مجتمع البحث فرصة متكافئة للظهور في العينة لتحقيق مبدأ العشوائية.

ثالثاً: مصادر البيانات الأخرى:

تعتمد الدراسة الحالية إلى جانب نتائج المسح الاجتماعي على العديد من البيانات المنشورة: كالتعدادات السكانية ومسوحات العينة الديموغرافية التي أجريت أخيرا في المملكة العربية السعودية، وعلى إحصاءات الزواج والطلاق الصادرة من محاكم الضمان والأنكحة. وتتكون وثيقة محكمة الضمان والأنكحة من اثني عشرة سؤالاً ، مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، أولها يتألف من أسئلة لجمع بيانات عن طرفي الطلاق تتركز حول الجنسية، والعمر، والمستوى التعليمي لطرفي الزواج . ويتألف الجزء الثاني من أسئلة حول الإنجاب وعدد الأولاد، وطول فترة الزواج، وعدد الزوجات اللاتي في عصمة الزوج عند نفاذ الطلاق. ويتركز الجزء الثالث من وثيقة محكمة الضمان والأنكحة على أسباب الطلاق، مصنفة إلى خمس فئات رئيسة: كالتوافق بين طرفي الزواج، ومدى طاعة الزوجة وسلوكها وعشرتها، ومدى قدرتها على الإنجاب، ومدى تدخل الأهل والأقارب في الحياة الزوجية للطرفين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقرير الإحصائي السنوي الذي تصدره وزارة العدل لا يصنف حالات الزواج والطلاق، حسب الخصائص الواردة في وثيقة محكمة الضمان والأنكحة، وإنما يكتفي التقرير الإحصائي السنوي برصد عقود الزواج التي تتم عن طريق المحكمة، وتلك التي تتم عن طريق المأذون؛ حسب المناطق الإدارية، كما يتضمن التقرير الإحصائي السنوي لوزارة العدل عدد صكوك الطلاق وعدد المأذونين المتفرغين والمرخص لهم(وزارة العدل، ١٤٢٢).

رابعاً: أدوات جمع المعلومات:

تتكون هذه الأدوات من:

أ – الاتصال الرسمي بالجهات المسئولة لاستكمال المعلومات المطلوبة للدراسة، ولتحديد موعد المقابلات مع المبحوثين حسب العينة.

ب – إعداد الاستبيان الخاص بالمطلقين والمطلقات الذين يأتون إلى محاكم العقود والأنكحة أو المحاكم الشرعية بقصد الطلاق.

ج – إعداد الاستبيان الخاص بأخذ اتجاهات أفراد المجتمع السعودي الممثلة في عينة من الموجهين والموجهات حول ظاهرة الطلاق.

د – إعداد استمارة تفريغ محتوى الإحصائيات الخاصة بحالات الطلاق التي وقعت بالفعل.

هـ - إعداد دليل مقابلة مقننة خاصة؛ لاستطلاع رأي القضاة الذين يقع على أيديهم الطلاق.

وقد استخدمت الدراسة الحالية صحيفتي الاستبيان لكل من المترددين على محاكم الضمان والأنكحة من المطلقين والمطلقات ،ولأفراد المجتمع السعودي لمعرفة اتجاهاتهم نحو دوافع ظاهرة الطلاق، (راجع صحائف الاستبيان في الملحق) وتشتمل صحيفة الاستبيان الخاصة بالمطلقين والمطلقات على الموضوعات التالية :

- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة
- اتجاهات أفراد المجتمع عن أسباب الطلاق.

كما استخدمت الدارسة الحالية مقابلات مقننة مع بعض قضاة محاكم الضمان والأنكحة، العاملين بمناطق الدراسة، لاستطلاع آرائهم حول ظاهرة الطلاق ودوافعها من واقع تجربتهم العملية في التعامل مع حالات الطلاق، التي تكتمل إجراءاتها في المحاكم الشرعية.

وقد أخضعت صحائف الاستبيان للاختبار للتأكد من أن البنود التي تم اختيارها تتصل مباشرة بموضوع الدراسة، وبأهدافها وتساؤلاتها. وقد ساعد هذا الاختبار على إضافة أسئلة جديدة ترتبط بموضوع البحث. وفيما يتعلق بصدق صحائف الاستبيان فقد لجأ الباحث إلى اختبار الصدق الظاهري، حيث يعتمد ذلك على وضع السؤال واتصاله مباشرة بموضوع الدراسة. كما عرضت صحائف الاستبيان على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، وغيرهم من المهتمين بقضية الطلاق وقضايا الأسرة ، بهدف اختبار صدق المحتوى. وبناءً على ملاحظات ومقترحات المحكمين، تم إعادة صياغة بعض أسئلة صحائف الاستبيان وإضافة بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن٨٠%.

وبالنسبة لثبات صحائف الاستبيان، فقد تمت تجربة كل صحيفة على عينة عشوائية؛ من خمسين مفردة، وأعيد تطبيق صحائف الاستبيان على نفس العينة بعد أسبوعين من التجربة الأولى. وتبين عدم وجود فروق جوهرية بين الاختبارين لكل سؤال على حدة، حيث كانت القيمة التائية المحسوبة أقل من القيمة التائية المجدولة، مما يدل على ثبات أسئلة صحائف الاستبيان.

خامساً: مستويات وطرق التحليل الإحصائي:

تحددت مستويات وطرق التحليل الإحصائي في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها، والمعطيات المرتبطة بالأبعاد الأساسية لمعالجة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. ووحدات التحليل الإحصائي للبيانات تنقسم إلى مستويين أساسيين من التحليل الإحصائي هما:

(١) مستوى التحليل الوصفي.

(٢) مستوى التحليل التفسيري.

وبذلك تتكامل مستويات التحليل الإحصائي لمعطيات الدراسة؛ بما يخدم مراجعة فرضياتها وتغطية أبعادها وتحقيق أهدافها.

واعتمدت الدراسة الحالية على بعض الطرق الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة نوجزها فيما يلي :

أ – النسب والتناسب والمعدلات

ب - الجداول التكرارية البسيطة والمزدوجة التي تحتوي على متغيرين، والتي توضح قيمة مربع كاي ومستوى دلالتها.

ج - مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي وخطئه المعياري STANDARDERROROFTHEMEAN والوسيط MEDIAN

د - مقاييس التشتت كالتباين VARIANCE والانحراف المعياري STANDARD DERIATION

هـ - مقاييس الارتباط: كمقياس معامل ارتباط بيرسون.

و - تحليل التباين ANALYSIS OF VARIANCE.

سادساً: مجالات الدراسة:

تحددت مجالات الدراسة بالمجالات التالية:

(١) المجال المكاني:

حُدد المجال المكاني للدراسة بمجتمع المملكة العربية السعودية. ممثلاً في خمس مناطق رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي، يشتمل هذا التنوع المكاني على تنوع اجتماعي، يعطي الدراسة بعدا مفيدا عند عرض البيانات وتحليلها.

جدول رقم (٢)
المجال المكاني للدراسة

	المنطقة	المدينة
١	منطقة الرياض	مدينة الرياض
٢	منطقة مكة المكرمة	مدينة جدة
٣	المنطقة الشرقية	مدينة الدمام
٤	منطقة عسير	مدينة أبها
٥	منطقة تبوك	مدينة تبوك

(٢) المجال الزماني:

استغرقت الدراسة مدة عام كامل؛ حيث أن سبعة أشهر منها قضيت في توزيع الاستبيان وجمعه، وإدخال البيانات وتحليلها، وقد قسمت المدة الزمنية على هذه المهام منذ توقيع العقد مع الوزارة في ١٤٢٣/٥/١٧هـ.

(٣) المجال البشري:

لقد تحدد المجال البشري لهذه الدراسة على النحو التالي:

أ- المترددون على محاكم العقود والأنكحة و المحاكم الشرعية بقصد الطلاق في المدن المحددة للدراسة.

ب- اتجاهات أفراد المجتمع السعودي من الجنسين حول ظاهرة الطلاق ممثلة في عينة من الموجهين والموجهات في إدارات التعليم في المناطق

ج- الإجرائيون: القضاة الذين تقع على أيديهم حالات الطلاق.

المقدمة:

يعد الطلاق مشكلة اجتماعية قديمة حديثة في الوقت نفسه، فقد عاشتها المجتمعات القديمة، وتطرقت إليها مختلف الديانات السماوية، وأرست قواعد تنظيمها. أما حداثتها فليست في كون الطلاق ظاهرة اجتماعية، ولكن في الأبعاد والخيوط الجديدة التي تتشابك في نسيجها، من عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها.

لقد وضع الدين الإسلامي للأسرة نظاماً يكفل لها السعادة والاستقرار العائلي، ويكفل للزوجين المشاركة والاستقرار في الحياة الزوجية، وفق عدد من الضوابط والآداب والأخلاقيات، التي يجب أن يتحلى بها كل من الزوج والزوجة لضمان سعادتهما واستمرار حياتهما معاً.

ويعد الطلاق ظاهرة اجتماعية لكونها ذات علاقة بالأسرة، باعتبارها أهم مؤسسة اجتماعية تعتني بالتنشئة والتربية والتثقيف، وبما أن ظاهرة الطلاق تأخذ صفة الاستمرارية، فإن أسباب حدوثها متغيرة من مجتمع إلى آخر، ومن جيل إلى جيل، وهذا التغير يخضع لمجموعة من الأسباب، منها الاقتصادية والاجتماعية والأسرية وغيرها. وللطلاق آثار سلبية على طرفي الزواج، والأبناء والمجتمع، فقد يؤدي الطلاق إلى تفكك الأسرة، وإلى انحرافات أخلاقية وسلوكية متعددة.

والمجتمع العربي السعودي كغيره من المجتمعات يعاني من ظاهرة الطلاق، حيث أوضحت الإحصاءات والدراسات ارتفاع معدلات الطلاق في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية. ولخطورة تنامي هذه الظاهرة، فقد اهتم الباحثون والدارسون بدراستها، للتعرف على ارتفاع معدلاتها، والتخفيف من آثارها السلبية على أفراد الأسرة والمجتمع. وبناءً عليه فقد هدفت الدراسة الحالية للتعرف على حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي السعودي، ولمعرفة الأسباب التي تؤدي للتفكك الأسري، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على طرفي الزواج، والأبناء، وغيرهم من أفراد المجتمع.

واعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي، عن طريق العينة لمجمع البيانات التي تساعد على تحديد الطلاق ومعرفة خصائص المطلقين والمطلقات، والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى إنهاء الحياة الزوجية، وما يترتب على حدوث الطلاق من آثار متعددة. ويتكون مجتمع البحث الدراسة الحالية من المترددين والمترددات على محاكم العقود والأنكحة ،ومن الإجرائيين، وبعض أفراد المجتمع ممثلين في الموجهات والموجهين العاملين بإدارات الإشراف التربوي بالمناطق التعليمية. وبجانب نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على فئات مجتمع البحث، فقد استعان بنتائج التعدادات السكانية وإحصاءات الزواج والطلاق التي تقوم برصدها شعبة الإحصاءات بوزارة العدل منذ عام ١٤٠٠هـ، ومن واقع تسجيلات المحاكم الشرعية ومحاكم الضمان والأنكحة.

أهم نتائج الدراسة

١- حجم ظاهرة الطلاق

أوضحت الدراسة الحالية أن إحصاءات الزواج والطلاق المنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره وزارة العدل لا تمثل حصراً دقيقاً وجامعاً ومانعاً لجميع حالات الطلاق والزواج التي تحدث في المملكة، لوجود عقود زواج وصكوك طلاق تصدر من أئمة المساجد، وعن طريق أشخاص غير مرخص لهم من قبل وزارة العدل بإجراء عقود الزواج وإثبات حالات الطلاق. لقد أوضحت بيانات التعدادات السكانية أن نسب المطلقين قد بلغت ١,٤٨% للذكور و٣,٠٠% للإناث في الفئة العمرية (٢٠-٢٤سنة)، وتأخذ هذه النسب في الارتفاع التدريجي لتبلغ ٣,٩٢% للذكور و ٤٤,١٤% للإناث للفئة العمرية ٨٠ سنة فأكثر. كما أوضحت الدراسة الحالية أن معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية تزيد عن نسب الطلاق في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت النسب المئوية للمطلقين ٥% و ١٠% و ٢٠% لكل من الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، أما النسب المئوية للمطلقات فقد بلغت ٣٠% و ٣٥% و ٤٠% للدول الثلاثة على التوالي. كما أوضحت نتائج المسح الديموغرافي الذي أجري في المملكة العربية السعودية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩م)، أن نسب الطلاق لدى السعوديين تزيد عن نسب الطلاق من غير السعوديين، حيث بلغت نسبة المطلقين السعوديين ٥,٦% مقارنة بنسبة ٢,٣% لغير السعوديين. كما بلغت نسبة المطلقات السعوديات ١٨,٤% مقارنة بنحو ١٥,٠% للمطلقات غير السعوديات.

كما أوضحت بيانات عقود الزواج وصكوك الطلاق التي سجلت أمام المحاكم الشرعية أن منطقة الرياض تنفرد دون غيرها بارتفاع نسب حالات الطلاق مقارنة بالمناطق الإدارية الأخرى، حيث بلغت ٣٣,٥% ويلي ذلك منطقتا تبوك والشرقية، حيث بلغت النسب المئوية ٢٧,٥% و ٢٥,٣ على التوالي. (وفي المقابل نلاحظ أن تتعد النسبة المئوية ٥,١%) أما النسب المئوية لحالات الطلاق لبقية المناطق الإدارية فقد تراوحت بين ١٤,٧% لمنطقة مكة المكرمة و ٢١,٢% لمنطقة الحدود الشمالية.

وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية للمترددين على محاكم العقود والأنكحة بمناطق الرياض والشرقية وتبوك، عن ارتفاع نسبة المستوى التعليمي للمطلقين والمطلقات، فقد أتضح أن ٢١,٢ و ٣٤,٢ و ٢٥,٦ من المطلقات والمطلقين قد أكملوا المرحلة "المتوسطة" و "الثانوية" و "الجامعية فأعلى" على التوالي. وكما أوضحت الدراسة الحالية أن نحو ثلثي أفراد العينة من المترددين على محاكم العقود والأنكحة

ليست لهم صلة قرابة مع زوجاتهم. كما أن أصحاب المستويات التعليمية العالية لا يميلون كثيراً للزواج من الأقارب، حيث ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثين.

كما كشفت نتائج الدراسة الحالية عن أن صغر سن المترددين على محاكم الضمان والأنكحة للقيام بإجراءات الطلاق يعكس أن معظم حالات الطلاق تحدث خلال السنوات الأولى من الزواج.

٢- الطلاق ودوافعه

أوضحت الدراسة الحالية أن نحو ١٣,٩% من الذين ترددوا على محاكم الضمان والأنكحة بهدف إكمال إجراءات الطلاق، قد عدلوا عن رأيهم في إنهاء الحياة الزوجية. كما أوضحت الدراسة أن نحو ٦٩,٣% من إجمالي أفراد العينة قد طلقوا لمرة واحدة فقط. أما الذين طلقوا للمرة الثانية والثالثة، فلا تتعدى نسبهم المئوية ١٥,٣% و ١,٥% على التوالي. وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن نحو ثلثي أفراد العينة من المطلقين لم يكن لهم أطفال عند حدوث الطلاق، حيث بلغت نسبتهم ٦٥,٧% وتؤكد هذه النتيجة السابقة ما سبق أن أشرنا إليه من أن الطلاق يحدث خلال السنوات الأولى من الزواج. كما تعكس هذه النتيجة أن عدم الإنجاب قد يكون ضمن الدوافع التي تؤدي لإنهاء الحياة الزوجية، لأن وجود الأبناء عادة ما يقلل من احتمالات الطلاق، خاصة إذا تخطى الأبناء مرحلة الطفولة المبكرة، وارتبطوا عاطفياً ووجدانياً بوالديهم. وهذا ما تؤكده العلاقة العكسية التي أوضحتها الدراسة الحالية بين عدد الأبناء وعدد مرات الطلاق، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون- ٠,١٣ ولهذه العلاقة دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٥.

وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن ظاهرة الطلاق ظاهرة حضرية، حيث ترتفع معدلات الطلاق في المناطق الحضرية، مقارنة بالمناطق الريفية ومناطق البادية. كما تشير الدارسة إلى أن حالات الطلاق تزداد وسط سكان الأحياء الشعبية، ووسط السعوديين، مقارنة بنظرائهم من غير السعوديين.

ويعود الطلاق لأسباب عديدة، منها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية وغيرها، فالحياة العصرية وتعقيداتها، والظروف الاقتصادية الضاغطة قد زادت من الخلافات الأسرية؛ مما زاد من معدلات الطلاق. وقد أوضحت الدراسة الحالية أن نحو ٦١% من المطلقات والمطلقين يرون أن تدخل أهل الزوجة كان سبباً في إنهاء الحياة الزوجية، ويأتي في المرتبة الثانية عدم الالتزام الديني والأخلاقي، من حيث دوافع الطلاق ٥٥,٨%، ويلي ذلك عدم التكافؤ الاجتماعي ٥١,١% وعدم التكافؤ الثقافي ٤٨,٩% ويعكس ارتفاع هذه النسب سوء الاختيار لدى طرفي

الزواج، فما زال اختيار الزوجة في المجتمع العربي السعودي يتم بطرق تقليدية كالخاطبة، أو الأهل، وليس بمحض إرادة طرفي الزواج. هذا بالإضافة إلى أن المكانة المادية والاجتماعية والمظاهر ظلت تلعب دوراً أساسياً في مرحلة الاختيار لدى طرفي الزواج. ويعد التفاوت العمري بين الزوجين أحد الأسباب المؤدية لإنهاء الحياة الزوجية، حيث أشار نحو ٤٧,٣% من أفراد العينة إلى أن التفاوت العمري كان من أهم أسباب إنهاء الحياة الزوجية.كما أشار ٤٦,٦% من المطلقات والمطلقين إلى أن ظاهرة تعدد الزوجات تعد من أهم دوافع الطلاق.

كما أوضحت نتائج الدراسة الحالية أن نحو ثلث أفراد العينة يعتقدون أن عمل الزوجة ومواصلة تعليمها يعد من الأسباب التي تؤدي لإنهاء الحياة الزوجية، ويرى بعض المطلقين أن عمل المرأة يجعلها متمردة على زوجها، على أساس أن العمل يعطي المرأة استقلالاً مادياً عن زوجها. وكشفت الدراسة عن أن هنالك بعض الأسباب التي تأتي في مؤخرة قائمة دوافع الطالق من حيث الأهمية، مثل"عدم مقدرة الزوج أوالزوجة على الإنجاب" و "اعتداء الزوج على الزوجة بالضرب والإهانة" و "إعاقة الأبناء".

٣- الطلاق والعلاقة مع أفراد الأسرة

تشير الدراسة الحالية إلى أن الغالبية العظمى من أبناء المطلقات والمطلقين يقيمون مع والدتهم، حيث بلغت النسب المئوية ٧٢,٩% مقارنة بنحو ١٠,٤% فقط يقيمون مع والدهم، وربما تعزى هذه النتائج إلى أن الوالد قد تزوج بامرأة أخرى، مما يجعل من الصعب أن تقبل الزوجة الثانية بتربية أبناء زوجها. وعلى الرغم من أن غالبية الأبناء يقيمون مع أمهاتهم بعد الطلاق، إلا أن الدراسة الحالية قد كشفت عن أن الأبناء يقومون بزيارات متواصلة لآبائهم. فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن نحو ٣٥,٤% و ٤٧,٩ من الأبناء يقومون بزيارات، إما "مستمرة" أو "أحياناً" للوالد والوالدة على التوالي. كما أوضحت الدارسة الحالية أن اختلافات الوالدين المستمرة، وما يترتب عليها من طلاق، تؤثر سلباً على الأبناء من حيث مستوياتهم التعليمية، وسلوكهم الأخلاقي، خاصة إذا ما كانوا في مرحلة الطفولة ومرحلة المراهقة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم أفراد عينة الدراسة، فقد أوضحت الدراسة أن الخلافات بين الوالدين قد أثرت سلباً - وبصورة ملحوظة - على سلوكيات الأبناء، حيث بلغت النسبة المئوية ٥٣,٢% من إجمالي أبناء المطلقين والمطلقات.

٤- اتجاهات أفراد المجتمع حول أسباب الطلاق

اتضح من نتائج الدراسة الحالية أن أكثر من نصف أفراد العينة من الموجهات والموجهين يوافقون على أن الطلاق قد يحدث نتيجة لعدم التكافؤ الاجتماعي ٥٨,٤% ولعدم التكافؤ الاقتصادي ٥٤,٦% وعلى الرغم من أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون أن المتعلمين يعدون أكثر نفوراً وكرهاً للطلاق، إلا أن الفروق في المستويات التعليمية بين الطرفين قد تكون سبباً في إنهاء الحياة الزوجية، فالزوجة غير المتعلمة قد لا تتفهم ظروف عمل زوجها والتزاماته ومسؤولياته الوظيفية، خاصة إذا كان عمله يتطلب وجوده في مكان العمل لفترات طويلة، بعد ساعات العمل. وينطبق الشيء نفسه على المرأة المتعلمة التي تقترن بزوج أدنى منها في المستوى التعليمي. وكشفت نتائج الدراسة الحالية عن أن نحو ثلثي أفراد العينة يوافقون على أن الطلاق قد يحدث لضعف المستوى التعليمي للزوج أو الزوجة، ويرى المبحوثون أن الطلاق في المجتمع العربي السعودي قد يحدث نتيجة للخلافات حول عمل المرأة ٥٨,٦% هذا بالإضافة إلى أن نحو ٣٧,٥% من أفراد العينة يوافقون على أن الطلاق قد يحدث لمواصلة الزوجة لتعليمها.

وعندما استطلعت الدراسة الحالية رأي أفراد المجتمع العربي السعودي في تأثير تدخل أسر الزوجين على الحياة الزوجية، اتضح أن أكثر من ثلثي أفراد العينة ٦٨,٦% يوافقون على أن تدخل أهل الزوجة قد يكون سبباً في إنهاء الحياة الزوجية. كما أن ٧١,٣% من أفراد العينة يوافقون على أن تدخل أهل الزوج قد يكون سبباً في إنهاء الحياة الزوجية. كما أوضحت الدراسة الحالية أن نحو ثلثي أفراد العينة ونصف أفراد العينة يعتقدون أن عدم مقدرة الزوج على الإنجاب وعدم مقدرة الزوجة على الإنجاب قد يؤديان للطلاق، كما اتضح من نتائج الدراسة الحالية أن نحو ٢,٨% من أفراد العينة يوافقون على أن تعدد الزوجات قد يؤدي إلى إنهاء الحياة الزوجية. أوضحت العديد من الدراسات أن الفارق العمري الكبير بين الزوجين قد يؤدى لزيادة معدلات الطلاق، نتيجة للفوارق التعليمية والثقافية والاجتماعية بين القرينين. وتتفق نتائج الدارسة الحالية مع ما سبق ذكره، حيث اتضح أن نحو ثلثي أفراد العينة يعتقدون أن كبر سن الزوج، وصغر سن الزوجة قد يؤديان لإنهاء الحياة الزوجية.

التوصيات:

أوضحت نتائج الدراسة الحالية أن معدلات الطلاق في المجتمع العربي السعودي أخذت تنمو بوتيرة متزايدة، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها البلاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين. كما أوضحت الدراسة الحالية أن ظاهرة الطلاق تؤثر على أداء الأسرة، وعلى تكوينها الداخلي واستقرارها الاجتماعي وعلى مستقبل الأبناء والأجيال، لأن الأسرة هي مصدر تكوين المودة اللازمة لصاحبي العلاقة والأبناء من الناحية النفسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق فإن المقترحات المرتبطة بخفض معدلات الطلاق وتخفيف آثاره، وتلك الخاصة بالاستقرار الأسري تتطلب نظرة شاملة ومتكاملة للنواحي التربوية والدينية، والنفسية والاجتماعية، كما تتطلب التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية العاملة في مجالات الأسرة، والتنشئة والرعاية الاجتماعية، لتنفيذ البرامج والخطط المتعلقة بحل قضايا الأسرة ومشكلات المجتمع. وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقدم التوصيات التالية، علها تساعد على تحقيق الغايات أعلاه:

١- إعداد وتنفيذ برامج التوعية الخاصة بالاستقرار الأسري والعلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة، لما لذلك من أثر كبير في تحقيق حياة زوجية سعيدة، مع التوعية بالآثار السلبية والمترتبة على الطلاق وهنا يأتي دور المؤسسات التربوية والدينية والإعلامية لتقوم بتوضيح أهمية الاستقرار الأسري في بناء المجتمع، وفي كشف الأضرار الناجمة عن الطلاق على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

٢- قيام المؤسسات التعليمية في المرحلة الثانوية والجامعية بتدريس مادة أساسية ترشد الشباب فيما يتعلق بأمور الزواج وأهدافه وكيفية مواجهة مشكلاته على أسس دينية واجتماعية ونفسية وصحيحة.

٣- يتطلب من وسائل الإعلان أن تقوم بدور أساسي في تصوير الحياة الزوجية ومسئولياتها لأفراد المجتمع، مع وضع الحلول الواقعية للمشكلات الأسرية لتساعد المقبلين على الزواج في فهم الحياة الزوجية ومتطلباتها.

٤- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية من قبل الوالدين، وتعويد الصغار على الاستقلالية وتحمل المسئولية واحترام الآخر، وتدريبهم على فن التعامل مع الآخرين، وتهيئتهم للحياة الاجتماعية المستقبلية.

٥- إنشاء مكاتب للتوجيه والاستشارات الأسرية تتبع لوكالة الشؤون الاجتماعية ليقوم بفض النزاعات التي تنشأ بين الزوجية وبين أفراد الأسرة .وهنا يظهر دور الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس لاحتواء الخلافات الأسرية.

٦- إنشاء هيئة للإرشاد الزواجي داخل المحاكم؛ ترشد المقبلين على الزواج أو الطلاق إلى حقوق الزوجين في الإسلام عن طريق علماء، كما تهدف هذه الهيئة لإكساب طرفي الزواج مهارات تساعدهم على حل المشكلات، عن طريق برامج يقدمها متخصصون في علم النفس والاجتماع.

٧- فتح مكاتب حكومية للإرشاد الزواجي تقوم بمهمة تقديم المعلومات والإرشادات المتعلقة بالعلاقة الزوجية والحياة الأسرية وتربية الأطفال ورعايتهم.

٨- دعم مراكز الخدمة الاجتماعية في القرى والمدن السعودية، وتوسيع خدماتها عن طريق عقد الندوات والمحاضرات عن الحياة الأسرية وعلاقة الزوجين، وتقديم الإرشادات والمعلومات للمحتاجين إليها.

٩- ضرورة إعادة النظر في الطرق التقليدية لاختيار الزوجة، لتحقيق التكافؤ الاجتماعي، والتكافؤ الثقافي بين طرفي الزواج. وهنا يتعاظم دور توعية أولياء الأمور بالأحكام الشرعية، فيما يخص الخِطبة والزواج والحقوق الزوجية، ومشاهدة الخطيب لخطيبته قبل الزواج.

١٠- ضرورة تطوير أداء الإدارات والأجهزة العاملة في مجال إحصاءات الزواج والطلاق، حتى يمكن الاعتماد على هذه الإحصاءات في دراسة الظاهرة، ومعرفة دوافعها، والآثار المترتبة عليها.

١١- ضرورة دعم وتشجيع البحوث والدراسات الخاصة بالزواج والأسرة، وذلك بتوفير الإمكانات المادية للباحثين والدارسين المتخصصين في المجالات الاجتماعية والتربوية والنفسية.

حسن، عبد الباسط محمد

١٩٨٥م،"أصول البحث الاجتماعي"، القاهرة، الطبعة التاسعة، مكتبة وهبة، جمهورية مصر العربية.

الخريف، رشود بن محمد

٢٠٠٠م ، " التركيب الزواجي لسكان المملكة العربية السعودية : دراسة السمات العامة والأبعاد الديموغرافية والمكانية " مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(٢٨) العدد(٢)، جامعة الكويت، دولة الكويت.

الخشاب، مصطفى،

١٩٨١م،"دراسات في علم الاجتماع العائلي"، بيروت، دار النهضة العربية، لبنان.

الخطيب، سلوى،

١٤١٣هـ، "الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي: دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض"،الرياض، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس.

الخلف، الجوهرة بنت عبد المحسن

١٩٩٤م، "القيم القرابية في الأسرة السعودية: دراسة ميدانية للمنطقة الوسطى"، الرياض، مطابع ردمك، المملكة العربية السعودية .

الخولي، سناء

١٩٧٩م، "الزواج و العلاقات الأسرية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية.

درويش ،خليل،وآخرون

١٩٩٥م،"أثر بعض المتغيرات الاجتماعية في مكانة المرأة المطلقة " عمان، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٢٢، العدد٦، المملكة الأردنية الهاشمية.

الرشيدي،بشير

١٩٩٦م،"الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي"،الكويت، الحولية رقم (١٦) حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، دولة الكويت

الزراد،فيصل وعطوف ياسين

١٩٨٧م،"دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة"، دبي، الطبعة الأولى، دار القلم، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الزيلعي،أحمد

١٣١٣هـ، "تبين الحقائق في شرح كنز الحقائق"، القاهرة، الجزء الثاني، مطابع الأميرية،جمهورية مصر العربية.

سابق، السيد،

١٣٦٥هـ، "فقه السنة"، القاهرة، مكتبة الخدمات المدنية، جمهورية مصر العربية.

الساعاتي،حسن

١٤١٩هـ، "سياسة الملك عبد العزيز لحفظ الأمن في المملكة العربية السعودية"،الرياض، بحوث المؤتمر العالمي الرابع عن تاريخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، الذي عقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ من ربيع الأول عام ١٤٠٦، (مجلد٣ ص:٩٨٥-١٠٠٦)

الساعاتي، حسن

١٩٨٤م، "المنهج في العلوم الاجتماعية،القاهرة"، الهيئة العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية

السيف، محمد إبراهيم،

١٤١٨هـ، "المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي"، الرياض، دار الخريجي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية .

شتا، السيد علي،

١٩٨٦م، "دراسات في المجتمع السعودي"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، جمهورية مصر العربية.

شلبي،ثروت،

١٤٠٨هـ، "الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة جدة" جامعة الزقازيق، كلية الآداب، الإسكندرية، دار المجمع العلمي.

ضناوي، محمد علي،

١٩٨٠م، "الزواج الإسلامي أمام التحديات"، بيروت، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، لبنان.

محمد، يوسف عبد الفتاح

١٩٨٨م " الزواج من الأجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي" بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر. لبنان.

الهزاني ، نوره بنت عبد الله

١٤٠٧هـ ، " العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة " دراسة في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بمدينة الرياض للفترة من ١٤٠٠هـ-١٤٠٥هـ " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض،المملكة العربية السعودية.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

١٤١٨هـ " الجداول الإحصائية لمسح الأسر و السكان للأعوام ١٤٠٧هـ-١٤١٧هـ .إدارة البحوث والخدمات ، مدينة الرياض ، المملكة العربية السعودية .

وزارة التخطيط،

١٩٩٩م، "الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية"، الرياض، من واقع نتائج البحث الديموجرافي ١٩٩٩م" لإحصاءات الحيوية و السكانية ، مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية.

وزارة الداخلية

ب.ت. " الأنظمة والإجراءات المتبعة المنظمة للزواج من خارج المملكة"، الرياض، (غير منشور) إدارة الحقوق بوزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية

وزارة الداخلية

ب.ت "نظام الجنسية العربية السعودية"، الرياض، (غير منشور)، الإدارة العامة للأحول المدنية بوزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية.

وزارة العدل

١٤٢٢هـ " إحصاءات الزواج و الطلاق خلال الفترة من ١٤١٢-١٤٢٢ الإحصاء، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة العدل

١٤٢١هـ، "الكاتب الإحصائي"، الرياض، وزارة العدل،شعبة الإحصاء، من العام ١٤٠٣ حتى عام ١٤١٧هـ.

يونس، منصور،

١٩٨٥م، "الروض المريع بشرح المستنقع"، بيروت، عالم الكتب، لبنان.

BOGUUB:
1991,WOMEN AND MID LIFE DIVORCE:SOME PRACTICE ISSUES.NATIONAL ASSOCIATION OF SOCIAL WORKERS,INC, VOLUME 36 (NO5)428-432

DEGARMO, D.S&KITSON,G.C
1996, IDENTITY RELEVANCE AND DISRUPTION AS PREDICTORS OF PSYCHOLOGICAL DISTRESS FOR WIDOWED AND DIVORCED WOMEN. JOURNAL OF MARRIAGE AND THE FAMILY,58,983-995

MILLER.
1998, STRESSFUL LIFE EVENTS, SOCIAL SUPPORT, AND THE DISTRESS OF WIDOWED AND DIVORCED WONEN A COUNTERACTIVE MODEL.JOURNAL OF FAMILY ISSUES, VOL.19 (NO2).181-210

DEVI USHA,R
1998, DIVORCED WOMEN:SOCIO PSYCHOLOGICAL PROBLEMS,APH PUBLIISHING CORPORATION5, AUSARI ROAD NEW DELHI